التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

ناصر مراد

رئيس المجلس العلمي للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة البليدة ــ الجزائر.

مقدمة

منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكاناً بارزاً على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات. وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، وعلى اعتبار أن الفقر يتطلب جهوداً ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة منه. لذا تشكل التنمية المستدامة أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع. وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه، مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود. ونظراً إلى تعقد عملية التنمية المستدامة، نضع الإشكالية التالية: ما هي أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها؟ وما هي مختلف التحديات التي تفرضها على الجزائر؟

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسمح بتشخيص التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية المستدامة وشروطها، بالإضافة إلى البحث عن العقبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ومعرفة الإجراءات الواجب اتخادها لتجاوزها.

من خلال هذه الدراسة نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وسنستعرض العناصر التالية:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة تغييراً اجتماعياً موجهاً من خلال أيديولوجية معيّنة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية. وفي هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة. وهكذا، فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.

ويجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[(١)]. والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[(٢)]، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو؛ إذ إنها تعني النمو، بالإضافة إلى التغيير.

(١) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٧١.

(٢) إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ١٧ ـ ١٨.

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، بحيث اهتم خلال الخمسينيات بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، ثم إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر خلال السبعينيات. غير أننا نلاحظ إغفال الجانب البشري خلال الثمانينيات، حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وعند بداية التسعينيات، بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية. في هذا السياق، شهد مفهوم التنمية في التسعينيات عدة تطورات؛ فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

ـ **التنمية البشرية**: أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً مهمّاً في تبنّي هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة ١٩٩٠[٣]. ويشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسية. وحسب الأمم المتحدة، تعرف التنمية البشرية بعملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة وصحية، وكذلك الحصول على المعارف، بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

ـ **التنمية المستدامة**: لقد استخدم الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة سنة ١٩٨٠ في الاستراتيجية العالمية للبقاء. وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي سنة ١٩٩١ تطور مفهوم التنمية المستدامة، الذي عرّفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية[٤].

لقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر البيئة والتنمية الذي عُقد في البرازيل سنة ١٩٩٢[٥]. وتسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية، وتجنب تلوث البيئة. كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر، حيث إن العيش في وسط من الحرمان والفقر يؤدي إلى تلوث البيئة واستنزاف الموارد. وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكوّنا مفهوم التنمية البشرية المستدامة. ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عُقدت في جوهانسبرغ سنة ٢٠٠٢، تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر،

(٣) مدحت كاظم القريشي، **التنمية الاقتصادية** (عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٢٧.

(٤) **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات وقطاع الخاص والمجتمع المدني: أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية**، [تنظيم] المنظمة العربية للتنمية الإدارية (المنامة: المنظمة، [د. ت.])، ص ٦٨.

(٥) القريشي، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث[٦].

ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول الرقم (١):

الجدول الرقم (١)
مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
١	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
٢	منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
٣	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
٤	منذ سنة ١٩٩٠ وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
٥	منذ قمة الأرض سنة ١٩٩٢	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ـ **البعد الاقتصادي**: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

ـ **البعد البيئي**: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معيّنة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود، فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس، يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

ـ **البعد الإجتماعي**: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير

(٦) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية،» **مجلة علوم إنسانية**، السنة ٣، العدد ٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٤.

الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية(٧).

إن للتنمية المستدامة خصائص عدة تتمثل في ما يلي:

ـ **الاستمرارية**: بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكّن من إعادة استثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

ـ **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة**، وكذلك **القابلة للنفاد**، بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

ـ **تحقيق التوازن البيئي**: وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة، وضمان إنتاج الثروات المتجددة، مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

بناء على ما سبق، فإن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها الموارد الطبيعية، التي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطاً لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. لذلك ثمة علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة، بحيث تشكل البيئة عنصراً أساسياً ضمن أي نشاط تنموي وتؤثر في توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

وللتنمية المستدامة جوانب إيجابية، وكذلك بعض الجوانب السلبية. أما الجوانب الإيجابية، فهي تتضمن التقدم المادي الكبير، والتحسن في مستويات المعيشة، وحدوث تقدم تكنولوجي يخفف من معاناة الإنسان، بالإضافة إلى زيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات. وأما الجوانب السلبية للتنمية، فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات، فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أديا إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات. ونظراً إلى التقدم التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة، تبقى الدول النامية تابعة لها دائماً، أضف إلى ذلك تدمير البيئة بما يصاحب التنمية من تلوث هوائي ومائي وصوتي، بالإضافة إلى القضاء على الروابط الاجتماعية وإحداث تفكك أسري(٨).

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة وشروطها

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها في ما يلي:

(٧) باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ١٨٩.

(٨) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٠ ـ ٣١.

١ ـ زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة، حيث إن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وهو يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة. إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

٢ ـ تحسين مستوى المعيشة

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها. كما إن زيادة الدخل الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة؛ فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمراً صعباً. كما إن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معيّنة من الأفراد، ويؤدي بالتالي إلى عدم تحسين مستوى المعيشة. لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية، والتحكم في معدلات المواليد، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني. وعليه، تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو. في هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

٣ ـ تقليص التفاوت في المداخيل والثروات

يعتبر تقليص التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية. وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع جزءاً كبيراً من الثروة، وتتحصل على نصيب عالٍ من الدخل.

٤ ـ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى فترة زمنية طويلة، ولا تخلّف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

إن للدولة دوراً مهّماً في ما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن البيئي، وتبنّي سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع. وفي هذا المجال يجب توفر الشروط التالية(٩):

ـ أن تكون السياسة البيئية ملزمة للمجتمع بقانون، مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

ـ التعليم والإعلام البيئي، حيث إن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام الذي يركز على أهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.

٥ ـ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

يتضح مما سبق أن جوهر التنمية المستدامة هو الإنسان، وهي لذلك تسعى إلى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد، وذلك من خلال ما يلي(١٠):

ـ مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.

ـ تقليل النفايات الصلبة والسائلة إلى أدنى حد ممكن.

ـ زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

ـ استغلال الموارد المحلية وتطويرها بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.

ـ مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر.

وتتطلب التنمية المستدامة ما يلي(١١):

ـ ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.

ـ تجنب المشاريع التي تقضي على البيئة وتتسبب بتلوث الماء والهواء.

ـ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

---

(٩) سعد طه علام، **التنمية... والدولة** (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٩٨.

(١٠) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

(١١) عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، ص ٣٠ ـ ٣١.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى توفر شروط أخرى تتمثل في ما يلي(١٢):

ـ يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

ـ يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة، وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل.

ـ الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

ـ الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

ـ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فعالية واقتصاداً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة.

ـ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

ـ يجب على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.

ثالثاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة عناصر رئيسية، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظراً إلى اختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات. كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث إن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة. بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأي تغير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى.

إن للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة خصائص عدة نلخصها في ما يلي(١٣):

ـ أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته.

ـ حقيقي ويعكس الواقع.

(١٢) صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** (عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٦٣.

(١٣) غنيم وأبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

ـ له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.

ـ قابل للمقارنة، ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم.

ـ حساس تجاه التغير عبر الزمان والمكان.

وتكتسي مؤشرات قياس التنمية المستدامة أهمية بالغة، حيث تسمح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة.

وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة، وهي مصنّفة في أربع فئات رئيسية كما يتضح في الجدول الرقم (٢):

الجدول الرقم (٢)
مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
١	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
٢	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	اقتصادي
٣	الميزان التجاري	اقتصادي
٤	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
٥	كثافة استخدام المواد والمعادن	اقتصادي
٦	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	اقتصادي
٧	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	اقتصادي
٨	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
٩	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي
١٠	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
١١	كميات النفايات الخطرة	اقتصادي
١٢	إدارة النفايات المشعة	اقتصادي
١٣	تدوير النفايات	اقتصادي
١٤	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائط النقل	اقتصادي
١٥	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
١٦	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي
١٧	معدل البطالة	اجتماعي
١٨	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي
١٩	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي

يتبـــع

تابـــع

٢٠	معدل الخصوبة	اجتماعي
٢١	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي
٢٢	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي
٢٣	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي
٢٤	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي
٢٥	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي
٢٦	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	اجتماعي
٢٧	معدل الأمية	اجتماعي
٢٨	مساحة المسكن للفرد	اجتماعي
٢٩	عدد الجرائم لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان	اجتماعي
٣٠	معدل النمو السكاني	اجتماعي
٣١	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي
٣٢	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
٣٣	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي
٣٤	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
٣٥	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
٣٦	استعمال المخصبات	بيئي
٣٧	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي
٣٨	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي
٣٩	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
٤٠	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
٤١	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية	بيئي
٤٢	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
٤٣	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
٤٤	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	بيئي
٤٥	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي
٤٦	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة	مؤسسي
٤٧	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
٤٨	نسبة عدد المشتركين بشبكة الإنترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
٤٩	عدد خطوط الهاتف لكل ١,٠٠٠ فرد	مؤسسي
٥٠	نسبة الإنفاق على البحث العلمي	مؤسسي
٥١	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

يتضح من الجدول الرقم (٢) أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي نتيجة تراكم الخبرات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

رابعاً: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر، ومن أهمها ما يلي:

١ ـ ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي مؤشراً من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ تم تبنّي اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام. وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساساً على مداخيل تصدير النفط وليس على محصّلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار النفط وتغيرات المحيط الدولي. وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦ (تدهور سعر النفط) هشاشة الاقتصاد الوطني؛ إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشكلات، وخصوصاً زيادة حدة التضخم، وارتفاع حجم البطالة، وارتفاع المديونية، ونقص العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤. حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، وجرى من خلال الإصلاحات مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الإجراءات التالية[١٤]:

ـ تطهير المؤسسة العمومية، ومنحها الاستقلالية، وتحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للقانون التجاري في معاملاتها.

ـ تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، التي تسمح للمؤسسات بالاستفادة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها، مع تجنب إجراءات المراقبة القبلية.

ـ طرح قانون جديد للاستثمار سنة ١٩٨٨ أكثر انفتاحاً على القطاع الخاص، حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها، مع إلغاء التصريح المسبق.

ـ طرح قانون جديد للشركات ذات رأس المال المختلط باعتبارها أداة لاستقطاب رؤوس

(١٤) عبد المجيد قدي، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية،» مجلة *Les Cahiers du CREAD* (مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر)، العدد ٦١ (٢٠٠٢)، ص ١٤.

الأموال الأجنبية بحيث يسمح لها بتحويل الأموال إلى الخارج.

ـ مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها تعتمد على قواعد السوق.

ورغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، فإن الأوضاع في نهاية الثمانينيات لم تتحسن، وخصوصاً على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة. في هذا الظرف، طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية مدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي سنة ١٩٩٤، وبرنامج التعديل الهيكلي للفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ قصد معالجة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، وتحسين معدلات النمو. ووفق هذا البرنامج، تم إجراء عدة تعديلات هيكلية تمثلت في تعميق تحرير التجارة الخارجية، وتدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بإصلاح النظام الجبائي والمصرفي، وكذلك تكريس حرية الاستثمار وإقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية سنة ١٩٩٦.

لقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، بحيث سجل معدل ٣,٨ بالمئة سنة ١٩٩٥، إلا أن المعدل انخفض في سنة ١٩٩٦ إلى ٣,٣ بالمئة ثم إلى ١,٢ بالمئة سنة ١٩٩٨، ثم ارتفع إلى ٤,٦ بالمئة سنة ١٩٩٩[١٥].

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي، فإننا نلاحظ ما يلي:

ـ تذبذب معدلات النمو نظراً إلى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط، بالنسبة إلى المحروقات، والظروف المناخية بالنسبة إلى القطاع الفلاحي. كما إن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني. وحسب توصيات البنك الدولي، يجب تحقيق معدل نمو في حدود ٧ بالمئة[١٦].

ـ تدهور القطاع الصناعي، وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨.

ـ تدهور الظروف الاجتماعية بعد إقرار خوصصة المؤسسات العمومية، وكذلك تحرير الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٨ بالمئة سنة ١٩٩٨، واتساع حدة الفقر.

وفي سنة ٢٠٠١ تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد حتى سنة ٢٠٠٤. وقد خصص له غلاف مالي قدره ٥٢٥ مليار دينار جزائري (دج)[١٧] قصد تحفيز النمو، من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار، وكذلك تهيئة البنية التحتية

(١٥) صالح تومي وراضية بختاش، «أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر،» **مجلة دراسات اقتصادية** (الجزائر)، العدد ٧ (٢٠٠٦)، ص ٢٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٧) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ٢٠٠٤،» الجزائر (٢٠٠٥)، ص ١٢٠.

للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبفضل الإصلاحات المتخذة، خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية، وتحسين معدلات النمو، كما يتضح في الجدول الرقم (٣):

الجدول الرقم (٣)

تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل النمو الاقتصادي (بالمئة)	٢,١	٤,١	٦,٨	٥,٢	٥,١

المصدر: < http://www.ons.dz/them_sta.htm >, comptes économiques (2008).

يتضح من الجدول الرقم (٣) تحسن في النمو الاقتصادي، لكن إذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى ٣,٩ بالمئة في المتوسط، مما يدل على أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساساً إلى مداخيل قطاع النفط. كما إن القطاعات المنتجة، كالفلاحة والصناعة والخدمات، ما تزال ضعيفة الأداء، وهي لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي، يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات، وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ما يلي:

ـ تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في مجال برامج الاستثمار وسياسات التطوير القطاعي، مثل قطاع الفلاحة.

ـ إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

ـ ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات، وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير، وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

ـ ضرورة مراعاة عدالة توزيع الدخل الوطني، وخصوصاً في مجال النشاط الاجتماعي.

٢ ـ تفشي البطالة

منذ سنة ١٩٨٥ بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة، التي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب. ومنذ سنة ١٩٨٧ اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة تختلف في ما بينها، سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة. ويمكن تقسيمها إلى صنفين أساسين هما:

● النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني: وهي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، والوظائف المأجورة بمبادرة محلية، والتأمين على البطالة، وعقود ما قبل التشغيل. ويغطي هذا الصنف من برامج التشغيل حوالى ثلاثة ملايين مستفيد، وتخصيص مالي يقارب ٤٢,٥ مليار دج، كما تميزت بالتكلفة المتواضعة لمنصب الشغل، التي تقدر بـ ٧٥,٠٠٠ دج[١٨]، مما يدل على الطابع المؤقت لهذه الإجراءات.

● الإجراءات الخاصة بالاستثمار: تهدف إلى ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل، وهي تضم القرض المصغّر، والمؤسسة المصغّرة، ومراكز دعم النشاط الحر، وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات. وقد تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ ٧٥ مليار دج، وبلغ متوسط تكلفة التشغيل الدائم ٣٢٩,٠٠٠ دج[١٩].

وقد سمحت الإجراءات السابقة بالاستجابة للطلب الجديد على الشغل، وتقليص حجم البطالة كما يتضح في الجدول الرقم (٤):

الجدول الرقم (٤)
تطور اليد العاملة للفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اليد العاملة المشغلة	٧,٧٩٨,٤١٢	٨,٠٤٤,٢٢٠	٨,٨٦٨,٨٠٤	٨,٥٩٤,٢٤٣
المستخدمون المستقلون	٢,٤٧١,٨٠٥	٢,١٨٣,١٤٩	٢,٨٤٦,٢١٧	٢,٥١٥,٩٧٧
الأجراء الدائمون	٢,٩٠٢,٣٦٥	٣,٠٧٦,١٨١	٢,٩٠٠,٥٠٣	٢,٩٠٨,٨٦١
الأجراء المؤقتون	١,٧٨٤,٦٤١	٢,٢٠٢,٨٤٣	٢,٤٢٩,٦٢٠	٢,٦٧٩,٩٧٧
المساعدات العائلية	٦٣٩,٦٠٢	٥٨٢,٠٤٦	٦٩٢,٤٦٣	٤٨٩,٤٢٨
اليد العاملة العاطلة عن العمل	١,٦٧١,٥٣٤	١,٤٤٨,٢٨٨	١,٢٤٠,٨٤١	١,٣٧٤,٦٦٣
اليد العاملة الحالية	٩,٤٦٩,٩٤٦	٩,٤٩٢,٥٠٨	١٠,١٠٩,٦٤٥	٩,٩٦٨,٩٠٦
معدل البطالة (بالمئة)	١٧,٧	١٥,٣	١٢,٣٠	١٣,٧٩

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ٢٠٠٤،» الجزائر (٢٠٠٥)، ص ١٠٩، و <http://www.ons.dz/them_sta.htm>, emploi et chômage (2008).

كان انخفاض معدل البطالة من ١٧,٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ إلى ١٣,٧٩ بالمئة سنة ٢٠٠٧ يعود إلى حجم مناصب الشغل التي تم إنشاؤها، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في سنة ٢٠٠٧ والمقدر بـ ٥,٦ بالمئة، وترتب على ذلك انخفاض عدد العاطلين عن العمل من ١,٦٧١,٥٣٤ شخصاً سنة ٢٠٠٤ إلى ١,٣٧٤,٦٦٣ شخصاً سنة ٢٠٠٧.

(١٨) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل،» الجزائر (٢٠٠٢)، ص ١٨١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

ورغم انخفاض معدل البطالة، فإن مستواه يبقى مقلقاً. في هذا السياق نضع الملاحظات التالية:

ـ إن معظم مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في سنة ٢٠٠٤ مؤقتة؛ ففي سنة ٢٠٠٥ نجد ٨٥ بالمئة من الأجراء مؤقتين. هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية والإحساس بعدم الأمان في الشغل.

ـ ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد ٦٤,٨٦ بالمئة من طالبي العمل غير مؤهلين، و٢٦,٦٠ بالمئة منهم ذوي مستوى جامعي.

ـ بالنسبة إلى توزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية، نجد هيمنة قطاع التجارة والخدمات والإدارة، بحيث نجد ٥٦,٧٠ بالمئة من السكان المشتغلين، وهذا على حساب قطاع الصناعة وكذلك قطاع الفلاحة اللذين يشغلان ١٢ بالمئة و١٣,٦٠ بالمئة على التوالي(٢٠).

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة، يجب وضع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

ـ تسيير أقل تمركزاً لأجهزة التشغيل، وتخصيصها بشكل أكبر للجماعات المحلية بحيث يحسن أثر الموارد المخصصة.

ـ إنشاء وسيط بنكي متخصص على مستوى القروض المصغرة.

ـ وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.

ـ تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل.

ـ الاهتمام بالتكوين، ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

ـ الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظراً إلى زيادة المقدرة الاستيعابية للعمالة.

ـ تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة والمتعلقة بتشغيل الشباب والحماية الاجتماعية.

ـ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي، وخاصة الحرفي، وذلك من خلال تسهيل تقديم القروض.

ـ إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية، وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.

ـ ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل(٢١).

---

(٢٠) <http://www.ons.dz/them_sta.htm>, emploi et chômage (2008).

(٢١) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٤٠.

ـ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع إحتياجات المؤسسة وسوق العمل.

ـ التعرف على السياسات الاقتصادية الفعّالة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٣ ـ تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر. وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينيات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات في تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلباً في مستوى معيشة المواطنين.

ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر، نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية الكثيفة رأس المال، مما أثر في مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة، وبالتالي الاستغناء كلياً عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة. ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحرير الأسعار، ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة ١٩٩٢، انخفضت القدرة الشرائية، وتدهور مستوى معيشة الأفراد. لذلك نجد ١٤ مليون جزائري[(٢٢)] يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة ١٩٩٤ إلى عدة انعكاسات، كون ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب، مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان. لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة مقارنة بالنتائج المنتظرة وغير المضمونة.

وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة ٢٠٠٥ استمرار التوترات الاجتماعية، التي تتجلى في المطالبة برفع الأجور، وتحسين ظروف المعيشة؛ فقد بلغ معدل البطالة ١٥,٣ بالمئة نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية، وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة. بالإضافة إلى ذلك، عرف مستوى المعيشة تدهوراً كبيراً نتيجة تحرير الأسعار.

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر، نقدم بعض الإحصاءات المتعلقة بالوضع الاجتماعي في الجزائر كما يلي:

ـ نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من ١٥ سنة) انتقلت من ٣٤,٥ بالمئة سنة ١٩٩٨ إلى ٢٣,٧

(٢٢) علي غربي، «عولمة الفقر،» يوم دراسي بعنوان: «التحديات المعاصرة،» جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٦٥.

بالمئة سنة ٢٠٠٥ نتيجة الدعم المدرسي للأطفال، وتنفيذ برامج محو الأمية.

ـ تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية، وخاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب. في هذا المجال نجد أن الوضع تحسن، إذ تراجع عدد حالات حمى المستنقعات بين كل ١٠٠ ألف ساكن من ١٥,٠٨ حالة سنة ١٩٩٥ إلى ٢,٦٤ حالة سنة ٢٠٠٤.

ـ لقد بلغ عدد حالات الأطفال الذين يموتون عند الازدياد ٣٠,٤ حالة في كل ١٠٠٠ ازدياد. أما معدل التمدرس بين ٦ ـ ٢٤ سنة، فبلغ ٦٥ بالمئة، وبلغ معدل التمدرس الإجباري للأطفال دون ٦ سنوات ٩٦ بالمئة.

ـ بالنسبة إلى توزيع الدخل الوطني، فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من ١٤٩٦ دولاراً سنة ١٩٩٥ إلى ٣١١٦,٧ دولاراً سنة ٢٠٠٥[٢٣]، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن ١٠ بالمئة الأكثر غنى يستهلكون ٣٢ بالمئة من الدخل الوطني، في حين إن ٤٠ بالمئة الآخرين يستهلكون ٦ بالمئة فقط من الدخل الوطني.

ولمكافحة الفقر في الجزائر، كانت الدولة قد اعتمدت قبل التسعينيات على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية. وتخلت عن تلك السياسة منذ سنة ١٩٩١، وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة. كما إن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتتمحور استراتيجية مكافحة الفقر في: نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل. ونتيجة ذلك، عرف مؤشر الفقر تحسناً كبيراً، كما يتضح في الجدول الرقم (٥):

الجدول الرقم (٥)

تطور مؤشر الفقر البشري للفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل الفقر	٢٥,٢٣	٢٣,٣٥	٢٢,٩٨	١٨,١٥	١٦,٦٠
معدل الأمية	/	٣٣,٤٠	٣٢,٨٠	٢٨,٠٠	٢٣,٧٠
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	١٣	/	٦	٣,٥٠	٣,٥٠

المصدر: Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, *Rapport national sur le développement humain*, Alger, 2006, p. 35.

(٢٣) Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, *Rapport national sur le développement humain*, Alger, 2006, p. 35.

وللتقليل من حدة الفقر وزيادة فعالية مكافحة ظاهرة الفقر، يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

ـ تشجيع الاستثمار، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة إلى الفقراء، وإنفاق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية.

ـ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.

ـ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ـ تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع. لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الطبقة المحرومة.

ـ يجب على الحكومة أن تتبنّى تجاه الفقراء سياسة اجتماعية سليمة وواضحة تركزعلى التكفل الفعلي بحاجاتهم، وتترسخ في عقد اجتماعي، ويدعمها عقد اقتصادي من أجل النمو.

ـ عند تبنّي أي سياسة اقتصادية، يجب تحليل ودراسة مدى انعكاسها على الجانب الاجتماعي، مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم.

ـ يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية، وذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرامج ومقتضيات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

٤ ـ التلوث البيئي

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينيات، حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. وخلال التسعينيات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي. ورغم إدراك الحكومة أهمية البيئة، فقد ازداد التلوث البيئي حدة، وذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل في ما يلي:

ـ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية؛ فمنذ الاستقلال حتى الثمانينيات، اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية، ولم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.

ـ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة؛ فالجزائر تملك ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي أثر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة،

مثل قطاع الحديد والصلب، وقطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية بسبب انبعاث الغازات الناتجة من احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات. وقد تفاقمت خطورة الوضع مع غياب أجهزة التحكم في انبعاث الغازات.

ـ تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها؛ حيث إن تدني مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن، وساهم بالتالي في تلوث البيئة. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة، بحيث تلجأ المصالح المعنية إلى حرق النفايات، مما يؤثر سلباً في البيئة. بالمقابل، ليس هناك عملية تدوير للنفايات والاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع.

ـ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛ فمحطات إعادة تطهير مياه الصرف تعاني عدة مشكلات تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مردودها، ويساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم التلوث.

ـ سوء استغلال موارد الطاقة، وهو يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية فوصل في سنة ٢٠٠٦ إلى ١٢ مليون طن[٢٤]، وكذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

ـ النمو الديمغرافي؛ فالضغوطات الديمغرافية هي من أهم أسباب المشكلات البيئية. وفي هذا المجال نجد أن توسع العمران أدى إلى تقليص الغابات والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة زيادة استهلاك الطاقة.

ـ سوء التهيئة العمرانية المنجزة، ومن ذلك عدم مراعاة المقاييس العصرية للمدن، كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء، بالإضافة إلى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة والريف، وهو ما أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى فشكل ضغوطات على هذه المدن، وأدى إلى توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية.

لقد فاقمت العوامل السابقة التلوث الذي أصاب البيئة بجميع أشكالها (الهواء، الماء، التربة)، وساهم في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس والصدر كالحساسية والربو. ولمواجهة هذا الوضع الخطير، تمّ في سنة ١٩٨٣ إصدار أول قانون لحماية البيئة بهدف[٢٥]:

(٢٤) وزارة الطاقة والمناجم- الجزائر (٢٠٠٨).

(٢٥) القانون رقم ٨٣ ـ ٠٣ المؤرخ في ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٣ المتعلق بحماية البيئة.

ـ حماية الموارد الطبيعية.

ـ اتقاء كل شكل من أشكال التلوث البيئي ومكافحته.

ـ تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

ويشمل قانون حماية البيئة عدة مواد في إطار تبنّي سياسة وطنية لحماية البيئة، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة وكيفية أداء مهماتها. كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى تحديد الأعمال التي تعد منافية لمقتضيات حماية البيئة، وكذلك التدابير الجزائية في حالة الإخلال بأحكام هذه القوانين.

وفي سنة ٢٠٠٣ صدر القانون ٠٣/ ١٠ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وهو يقضي بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها والأخطار التي تترتب على استغلالها لتدبير الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني. وقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث؛ ففي سنة ١٩٩٢ أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، وتم تعديل الرسم حسب قانون المالية لسنة ٢٠٠٠ بحيث يطبق على كل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها، كما تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث. والجدول الرقم (٦) يوضح قيمة الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

الجدول الرقم (٦)
الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة (الوحدة دج)

طبيعة المؤسسة المصنفة	مؤسسات تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات تشغل أقل من شخصين
ـ المؤسسات الخاضعة للتصريح	٩,٠٠٠	٢,٠٠٠
ـ المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	٢٠,٠٠٠	٣,٠٠٠
ـ المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليمياً	٩٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠
ـ المؤسسات الخاضعة لترخيص وزير البيئة	١٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠

المصدر: قانون المالية لسنة ٢٠٠٠.

تأسست في قانون المالية لسنة ١٩٩٦ إتاوة المحافظة على جودة المياه، ويتم تحصيل الإتاوة لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، وتطبق كما يلي: ٢ بالمئة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة إلى ولايات الجنوب، و٤ بالمئة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة إلى ولايات الشمال.

وبمقتضى قانون المالية لسنة ٢٠٠٠، أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات. وفي سنة ٢٠٠٢ أجريت تعديلات على هذا الرسم وأصبح يفرض وفق الجدول الرقم (٧):

الجدول الرقم (٧)
الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية (الوحدة دج)

معدل الرسم السنوي الثابت	طبيعة السكن أو المحل
بين ٥٠٠ و١,٠٠٠	مخصص للسكن
بين ١,٠٠٠ و١٠,٠٠٠	معد لنشاط مهني أو تجاري أو حرفي أو شبه تجاري
بين ٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠	المخيمات والعربات المقطورة
بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠	حرفي أو شبه تجاري أو صناعي تفوق كمية النفايات الكمية المحددة في الأصناف أعلاه

المصدر: قانون المالية لسنة ٢٠٠٢.

ورغم وجود جباية بيئية في الجزائر، فإنها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب، وذلك نظراً إلى الأدوات الجبائية المفروضة التي لها طابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى قلة الموارد المحصلة بحيث إنها لا تكفي تغطية الأضرار البيئية وتحسين الإطار المعيشي للأفراد. لذلك يجب إرساء ثقافة بيئية، والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع كافة، والقيام بإصلاح جبائي أخضر يشمل النظام الجبائي الجزائري من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالتلوث البيئي، وتكثيف الرقابة على النشاطات الملوثة، قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

خاتمة

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لفوائد النمو، مع المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دوراً مهمّاً في عملية التنمية باعتباره أداة التنمية وهدفها. وتعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد تتطلب تغييرات هيكلية وعميقة في الاقتصاد الوطني، وترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتكوين الرأسمالي.

إن تبنّي الحكومة الجزائرية برنامج التعديل الهيكلي ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي مكّنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة منذ سنة ١٩٩٥، بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة ١٩٨٦، إلا أن تلك المعدلات غير كافية لمواجهة مختلف التحديات، كما أنها حققت النمو الاقتصادي الريعي المعرض لتقلبات أسعار النفط. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الصناعة، الفلاحة، السياحة...) لإسهامها في النمو الاقتصادي، مع ضرورة حماية البيئة.

ولتحقيق التنمية المستدامة نضع التوصيات التالية:

ـ إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات، وكذلك في السلوك الإداري والثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

ـ الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل من أدوات الاقتصاد الرأسمالي، الذي يعتمد على مؤشرات النمو، ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.

ـ القضاء على الفقر، وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاقتصادية والبرامج الاجتماعية.

ـ مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدارة النفايات المنزلية والصناعية.

ـ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة بحيث تخلف الحد الأدنى من النفايات.

ـ تحديث طرق إدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز على حقوق المجتمعات والقطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.

ـ تأكيد أهمية الديمقراطية والمشاركة العامة في اتخاذ القرار في جميع المؤسسات.

ـ تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملاءمة للبيئة والعدالة الاجتماعية، مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة، وجعل العولمة عنصراً إيجابياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية لسياسات تحرير التجارة، وتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

ـ ضرورة المصادقة على الاتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها، وخصوصاً بروتوكول كيوتو للتغير المناخي، وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية ■